

وقبل ذلك أَدْعُو السلطات الوصية إلى ممارسة صلاحياتها لدفع هذه المؤسسات إلى أداء دورها، خاصة أن الموسم الفلاحي رهين مدى التزام المؤسسات المالية بتمويل حملة الحرث والبذر وتمويل الفلاحين الذين لا يمكنهم مواصلة عملية الحرث نظرا إلى الجفاف الذي ضرب البلاد في السنتين الماضيتين، والتكفل بحملة الحرث هذه السنة التي تعطلت فيها بداية البذر بكثير.

كما أسأل وزير الفلاحة عن الفوضى العارمة التي مست العقار الفلاحي واستعمال هذا القطاع لتبييض أموال جمعت بطرق غير شرعية مثلما حدث بوهران والبلدية والشلف، حيث أثبتت تقارير أمنية وإعلامية استحواذ أحد بارونات المخدرات الموجود في حالة بحث والمدعو "شلفي" على مئات الهكتارات بهذه الولايات الثلاث. وهذه المساحات الزراعية وزعت على مواطنين باعوها تحت تأثير بريق الأموال. أولا : أسأل عن الإجراءات المقترحة لتطهير هذا القطاع.

إن الحديث عن التضامن الوطني وعن الميزانية المخصصة له ولوزارته والتي لا تقل عنها سوى الميزانية المخصصة للمكلف بالعلاقات مع البرلمان يدعو إلى الأسى والأسف، لأن العمل في هذه الوزارة انطلق في البداية عملا مهرجانيا استعراضيا ذا أغراض سياسية، بعيدا عن التضامن الفعال والأصيل في مجتمعنا، وبعيدا عن الطرق العلمية في العمل. فنتج عن كل ذلك تضييع الأموال العمومية بحيث لا تصل إلى مستحقيها. وقد ذكر أحد زملائي من ولاية الشلف مثالا عن ذلك فيما سبق. وكل واحد من النواب عايش أمثلة أخرى عن تبديد أموال الشعب الموجهة إليه، فتنحول إلى أرصدة المكلفين بإيصالها في شكل قفف رمضان وعملية الختان. كما تحولت بعض المشاريع إلى غير مستحقيها مثل مشروع النقل المدرسي الذي تحول عن فكرته الأصلية واستغله البعض باسم تشغيل الشباب، ناهيك عن امتصاص نسبة كبيرة من الميزانية من قبل المستخدمين وتداخل الصلاحيات لكثير من الهيئات كوزارة العمل والحماية الاجتماعية والتكوين المهني مع وزارة التضامن والعائلة

كلمة أخيرة، أطلب فيها من الصندوق الوطني للتقاعد إلغاء التسديد الجزافي ولو كان بنسبة 1% حتى يتم التخفيف من مشاكل المتقاعدين.

السيد وزير العمل، إن السؤال الذي أطرحه عليكم هو: ما مصير عمال البريد والمواصلات المضربين والذين كان من المفروض إعادة إدماجهم؟ وللعلم فإن رئيس الحكومة كان قد أصدر تعليمة في هذا الشأن لكن الوزير لم يطبقها والاتحاد العام للعمال الجزائريين يرسل...

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيدة لويزة حنون، وأحيل الكلمة إلى السيد العبد كفيف.

**السيد العبد كفيف:** بسم الله الرحمن الرحيم. سيدي الرئيس، السادة الوزراء، سيداتي سادتي النواب، السلام عليكم.

قبل أن نتحدث عن نصيب وزارة الفلاحة والصيد البحري من الميزانية المخصصة في قانون المالية ينتهي بنا الحديث، ونحن نعيش موسم الحرث والبذر، عن هذه العملية والتحضير لها إلى السؤال التالي : أين وصلت العملية خاصة بعد التملل الذي أبداه الفلاحون الذين منعوا الاستفادة من بذور الحبوب والخضر الجافة من قبل التعاونيات المخصصة، وهي التعاونيات التي أخذت منذ سنوات في تمويل هؤلاء الفلاحين بتلك البذور والعوامل المختلفة الداخلة في الإنتاج الزراعي في إطار التمويل المسبق الذي قرره الوزارة الوصية في وقت سابق؟

وإذ نؤيد ما ذهبت إليه التعاونيات والدواوين المختصة في عدم قدرتها على تمويل الحملة هذه السنة لتراكم الديون على الفلاحين والتي فاقت قيمتها 200 مليار دج بالغرب الجزائري فقط، نظرا إلى وقوع هذه الدواوين والتعاونيات في شبه إفلاس. فإننا ندعو المؤسسات الأخرى، وعلى رأسها بنك الفلاحة والتنمية الريفية، إلى التكفل حقيقة بالقطاع الذي أنشئت من أجله.

سيدي الرئيس، السادة أعضاء الحكومة، زميلاتي زملائي، صباح الخير.

إن القطاع الفلاحي قطاع بالغ الأهمية لما له من آثار على الجانب الاقتصادي والاجتماعي سواء من حيث توفير الغذاء أم تشغيل نسبة كبيرة من اليد العاملة وبالتالي المساهمة في حل مشكلة البطالة.

واليوم نلاحظ أن الاعتمادات المخصصة للقطاع الفلاحي لسنة 2000 ليست في مستوى الأهداف المسجلة، وبعيدة كل البعد عن إرادة الحكومة الرامية إلى جعل الفلاحة أولوية وطنية.

سيدي الرئيس،

إن ولاية تلمسان تتربع على مساحة 352.920 هكتارا من المساحة الفلاحية الصالحة: منها 14.178 هكتارا مساحة مسقية و 338.742 هكتارا أراضي غير مسقية: منها 120.200 هكتار مساحة خاصة بزراعة الحبوب، و 10800 هكتار خاصة بزراعة البقول الجافة، و 16.000 هكتار خاصة بزراعة الكلا، و 5610 هكتارات خاصة بزراعة الكروم.

يعاني القطاع الفلاحي بولاية تلمسان كباقي ولايات الغرب الجزائري، ظاهرة الجفاف الحاد والذي أصبح شبه مستديم الأمر الذي يؤثر سلبا في كل الجهود التي يقوم بها الفلاح.

للإشارة فإن هذه الظاهرة مست بالدرجة الأولى القطاع الفلاحي خلال العشريتين الأخيرتين.

إن المشاريع الكبرى التي أنجزت بولاية تلمسان والمتعلقة بتوفير المياه، تتمثل في سد سيدي عبد اللّي وسد حمام بوغرارة، ولم يستفد منهما قطاع الفلاحة لأنهما مخصصان لتزويد الولايات المجاورة بالماء الصالح للشرب.

مما ضيع على المحتاجين كثيرا من الفرص وجعل الأموال المخصصة للمساعدات الاجتماعية تضيع بين الهيئات الإدارية دون أن تستفيد منها فئة بشكل واضح. وفي هذا الباب أستغل الفرصة وأدعو فخامة السيد رئيس الجمهورية - وهو مطلب شعبي - إلى جمع مديرية النشاط الاجتماعي بوزارة العمل مع وزارة التضامن والعائلة حتى تظهر المسؤوليات بشكل أوضح وهو على جمعهم إذ يشاء قدير. وبهذه المناسبة أيضا أسأل وزير العمل والحماية الاجتماعية عن موقفه من الوضعية المزرية التي يمر بها المكفوفون الذين مايزالون يتقاضون 300 دج شهريا، وعن أولئك الذين يهددون يوميا بغلق مؤسساتهم لصناعة المكناس باسم اقتصاد السوق، رغم أنها تحمل اسم مؤسسة الإدماج الاجتماعي والمهني للمعاقين ويصل التأخر في أجورهم الزهيدة إلى أكثر من 17 شهرا في بعض الأحيان. وهذا المشكل مطروح حاليا بوحدة وهران أيضا.

السيد الوزير، تلقى عمال هذه الوحدة، نظرا إلى وضعيتهم الاجتماعية، وعودا من بعض الهيئات والإدارات باقتناء منتوجهم لما فرضتم عليهم العمل بمنطق اقتصاد السوق. ولكن أغلب هذه الوعود ذهبت سدى. فأني ذنب اقترفوه؟ وأستغل الفرصة لأستفسر عن سبب عدم وصول منح المعاقين الذين يقفون يوميا أمام باب مديرية الشؤون الاجتماعية وكأنهم يتسولون.

ولقد لاحظت أن السيد وزير الفلاحة قد انصرف من القاعة لما بدأ السيد حبيبي تدخله وأظن أنه ذهب للإتيان بالأرقام. أقول: ياسيدي الوزير انزل إلى القاعدة فالأرقام وحدها لا تكفي وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد العبد كيف، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد القادر بقيوي.

**السيد عبد القادر بقيوي:** بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

لطاقات المازوت وكذا المساحات المستغلة قد أنجزت من قبل مديرية المصالح الفلاحية وهي مشكورة على ذلك. والملف الآن مكتمل وموجود على مستوى مندوبية الأمن للولاية.

فيما يخص المساعدات، نظرا إلى التقلص المستمر لمنسوب المياه الباطنية الشيء الذي لم يسمح للفلاحين بالحصول على رخص إنجاز التنقيبات بالمناطق ذات القدرات الفلاحية المعتبرة، وفي إطار تجنيد المياه السطحية، فإنه ضروري أن تعطى لهذه العملية الأهمية البالغة وكذلك المساعدات اللازمة.

وفي هذا الإطار تمت الدراسات الخاصة بإنجاز سدين صغيرين بوادي الزيتون ووادي بومسعود بسعة 1.200.000 متر مكعب للسد الواحد إلى أن إنجازهما لم ينطلق بعد بسبب عدم توفر المبالغ المالية اللازمة.

كما يجب تعزيز برنامج تجنيد الموارد المائية بدراسات وإنجاز 20 حاجزا مائيا عبر القطر الفلاحي للولاية.

لقد انطلقت برامج عديدة لتنمية الفلاحة مدعومة من الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية في مستوى الولاية. ونظرا إلى شساعة المناطق التي سجلت فيها هذه البرامج وكذا متطلبات عملية المتابعة الميدانية لها، للبرامج نقترح أن يوجه الدعم من الدولة إلى الإمكانيات المادية من سيارات وآلات حساب آلي للخلايا المنصبة في مستوى مديرية المصالح الفلاحية.

وتفاديا للضغوطات على القطاع الفلاحي من جميع النواحي وللحفاظ على الأراضي الفلاحية التي أصبحت مستهدفة من الجميع قصد تحويلها من طابعها الأصلي، نقترح إنشاء شرطة فلاحية مستقلة مع إعطائها كل الصلاحيات للتدخل قصد الحفاظ الدائم على الأراضي الفلاحية...

إن المساحات الموجودة على ضفاف وادي تافنة ويسر أي أسفل هذين الإنجازين أي السدين والتي تحتوي على بساتين الحمضيات وكذلك البقول الموصوفة بالاستراتيجية كالبطاطا وغيرها من الخضروات، تعاني هي الأخرى نقص مياه السقي من خلال غياب انطلاق المياه من السدود.

كما يعاني فلاحو الشريط الحدودي لولاية تلمسان ندرة حقيقية في مادة المازوت التي أصبحت ضرورية لتشغيل عتادهم المستعمل في نشاطهم الفلاحي.

سيدي الرئيس كما هو معروف تشهد ولاية تلمسان بموقعها الجغرافي، ظاهرة تهريب هذه المادة عبر الشريط الحدودي الغربي. وللتقليل أو وضع حد لها هذه الظاهرة اتخذت بعض الإجراءات من قبل اللجنة الولائية للأمن والتمثلة فيما يأتي:

- قيام مديرية المناجم والصناعة مع مديرية المصالح الفلاحية على الشريط الحدودي بالفحص التقني للجرارات المتواجدة بالمنطقة. للإشارة تحتوي المنطقة على (05) خمس تعاونيات فلاحية مجهزة بمحطات توزيع المازوت موزعة كالآتي:

- تعاونية مولاي شريف مغنية.
- تعاونية الحاجة مغنية.
- تعاونية حمام بوغرارة.
- تعاونية سيدي مجاهد.
- وتعاونية فراج صبرة.

وللعلم يسير توزيع مادة المازوت على مستوى هذه التعاونيات بشكل عادي. ولكن المشكل قائم بدوائر ندرومة، الغزوات، باب العسة ومرسى بن مهدي، نظرا إلى عدم وجود التعاونيات المجهزة بمحطات التوزيع. وأمام هذه الندرة فضل بعض الفلاحين الاستعانة بأصحاب المضاربة لتزويدهم بالمازوت بأثمان خيالية.

أما فيما يخص المناطق الأخرى أي الداخلية، فإن عملية جرد الجرارات وجميع العتاد والتجهيزات المستعملة

ومحكومين. لكن أعتقد أن من بيدهم سلطة القرار لم يصلوا بعد إلى استيعاب الدروس وفهم الحقيقة التي تجعلنا نستغني عن الكلام كلما جاء قانون مالية جديد، أو برنامج حكومة جديد، أو انتخابات جديدة، إلى آخره.

سيدي الرئيس،

مادام قدر وزارة الفلاحة من ميزانية الدولة يتمثل في هذا النصيب القليل، فلا يمكن أبداً أن نتحدث عن قطاع فلاحي يمول الخزينة العمومية، لأننا نعلم أن تجارب بعض الدول استطاعت أن تستدرك العجز، فحققت اكتفاءها الغذائي وأمنت استقلال قراراتها السياسي وأصبحت تمول الخزينة العمومية بالعملة الصعبة بفضل ما تصدره من منتجات فلاحية إلى الخارج، مثلما هو الشأن بالنسبة إلى سوريا والمملكة العربية السعودية.

تحيط بالقطاع الفلاحي في الجزائر بيئة متعفنة من القوانين والممارسات والذهنيات التي يتسم بها المنفذون بمصالح الفلاحة وغرفه، الأمر الذي يعطل معالجة موانع الإقلاع الفلاحي، لأن كل المؤشرات الفلاحية (أرقام، ممارسات، انتهاكات) تدل على أننا نغوص أكثر فأكثر في أحوال التبعية الغذائية التي يريدنا لنا الموردون الأجانب ووكلائهم المعتمدون بالجزائر.

سيدي الرئيس

إذا كانت الدولة والمواطن والفلاح والمستثمر ينتظرون كثيراً من هذا الوضع السيء والميئس، فإن المهم عندئذ هو أن نعرف لمصلحة من ترصد هذه الأموال وتوضع هذه المخططات وتعد هذه الندوات والمؤتمرات.

أكتفي في هذه المقدمة، بهذه الملاحظات. وأطرح عليكم سيدي الوزير - باعتباركم الأوصياء على القطاع - جملة من الأسئلة، أرجو أن أتلقى عنها إجابة مباشرة وليس عرض تقرير عن نشاط الوزارة كما جرى السنة الماضية.

سيدي الوزير،

1 - قرر السيد رئيس الجمهورية إلغاء جزء كبير من

في الأخير ورد، سيدي الرئيس، خبر أخلط أوراق المهتمين بالفلاحة في ولاية تلمسان مفاده أن وزارة الفلاحة أقدمت على تحويل مشروع فلاحي قدرته قيمته الإجمالية بحوالي 23 مليار سنتيم من ولاية تلمسان التي استفادته في إطار برنامج الاستصلاح الفلاحي المدعم من البنك العالمي لموسم 1998 - 1999، إلى جهة أخرى. ويفيد الخبر أيضاً أن قرار التحويل هذا جاء بعد أن قام مكتب الدراسات بالعاصمة بدراسة دقيقة ومعقدة على مستوى المناطق المحرومة والتي كان من المقرر أن تستفيد هذا الغلاف المالي. لهذا نطلب من السيد الوزير أن يفند هذا الخبر أو يؤكد.

وشكراً.

**السيد رئيس الجلسة:** شكراً للسيد عبد القادر بقيوي، أحيل الكلمة إلى السيد نور الدين مراو.

**السيد نور الدين مراو:** شكراً

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء ومعاونيهم،

السادة رجال الإعلام،

زميلاتي، زملائي النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وقع منذ شروع نواب هذا المجلس الموقر في مناقشة قانون المالية لسنة 2000، وردود السيد وزير المالية بالأمس شبه إجماع على أن اقتصاد البلاد يوجد في وضع لا يسجد عليه بسبب الاختلالات المالية التي يعانيتها.

عندما ذكر السيد وزير المالية المشاكل الأساسية لتمويل الاقتصاد الجزائري، وصل إلى طرح السؤال الآتي:

أين هو نصيب المنتج الزراعي في تمويل الخزينة العمومية؟ نعم إنها حقيقة يعرفها الجميع حكاما

لقد ضاقت على الفلاح الأرض بما رحبت. فبالإضافة إلى العمل الإرهابي الإجرامي الذي طاله فخرم ممتلكاته، فلا بنكا أقرضه ولا صندوقا فلاحيا أعانه، ولا صندوقا للتأمين أعاد له أمواله. ولا أموال الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية أفادته، إضافة إلى مشكل المشاكل ألا وهو العقار الفلاحي. فأين المفر؟

سيدي الوزير،

إني أطلب رسميا أن تشرع الوزارة الوصية لدى الهيئات العليا في اتخاذ إجراءات لاستفادة الجهة الغربية من برنامج خاص للنهوض بقطاع الفلاحة بها.

أخيرا سيدي الوزير،

إلى متى تبقى الفلاحة في الجزائر حبيسة الرؤى التقليدية والممارسات البالية؟ ألم يحن بعد وقت النظر إلى القطاع نظرة عصرية خاصة، أننا ومن دون شك نملك الإمكانيات المادية والبشرية لذلك.

هل وضعت الوزارة الموقرة استراتيجية شاملة في حالة ما إذا اتخذ قرار تخصيص 50% من ميزانية الدولة للقطاع الفلاحي - كما حصل في سوريا مثلا - ولمدة خمس سنوات متتالية؟

سيدي الوزير،

من المفارقات الغربية والعجيبة أن يتمتع القطاع الفلاحي بوفرة الماء وشمساعة الأرض وجودة التربة وتنوع المناخ ووفرة اليد العاملة، بينما يظل إنتاجه ضعيفا والاستيراد فيه كبيرا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد نور الدين مراو. وأحيل الكلمة إلى السيد معمر منقور.

**السيد معمر منقور:** شكرا سيدي الرئيس.

مديونية الفلاحين. فإلى أين وصلت هذه العملية؟

2 - تأسس القرض الفلاحي منذ ثلاث سنوات تقريبا لكن لا أثر للمؤسسة في الميدان على الإطلاق. ما السبب؟

3 - تقوم خزينة الدولة منذ مدة وبانتظام بدفع فوائد ديون الفلاحين، إلا أن العدالة لاتزال في الجهة المقابلة تطارد الفلاحين. بما تفسرون ذلك؟

4 - لا يستهلك من الأموال المخصصة للاستثمار في إطار الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية إلا 30% سنويا لأن الإجراءات الإدارية ذات الصبغة البيروقراطية تقتلها رغم حاجة الفلاحين إليها. فبأي منطق تفكرون؟

5 - لماذا ترفضون قيام الفلاح باستيراد العتاد الفلاحي من الخارج، رغم الحاجة الماسة إليه (تخفيض تكاليف الإنتاج، تجديد الحظيرة الوطنية...) في حين يسمح لمعظم القطاعات الأخرى باستيراد ما تشاء ومن دون قيد؟

6 - قد يتراجع إنتاج الطماطم الصناعية لهذه السنة ويحصل له ما حصل لمادة البطاطا عند بداية التسعينات بسبب المؤامرة المكشوفة التي تابعها المواطن مباشرة على شاشة التلفزيون فماذا أعدت الوزارة لتفادي مهازل السنة الماضية؟

7 - إلى أين وصل تنفيذ برتوكولات الشراكة مع بعض الشركات الأجنبية التي وقعت السنة الماضية في ميادين الإنتاج الحيواني؟

سيدي الوزير،

8 - كاد مرض الحمى القلاعية الذي أتى السنة الماضية على عشرات الآلاف من الإبل والبقر والأغنام أن يحدث الكارثة بسبب بطء عملية الوقاية ومحدودية اللقاح. فما هي الإجراءات التي ضبطتها وزارة الفلاحة هذه السنة لتفادي تكرار كارثة السنة الماضية؟

9 - سيدي الوزير، اعتبرت الجهة الغربية من الوطن في وقت مضى مطمورة الجزائر لشمساعة أراضيها وخصوبة ترابها ووفرة مياهها وتنوع مناخها. إلا أنه منذ 15 سنة تقريبا يجتاح المنطقة جفاف حاد أتى على كل مكاسب القطاع وأصبح يندر بالكارثة والخطر. ألم يحن الوقت بعد يا سيدي الوزير كي تصنف الحكومة الجهة الغربية ضمن المناطق المنكوبة فلاحيا؟

وفي هذا المجال نقول إن دراسة وتحديد أهداف السياسة الفلاحية في بلادنا يجب أن تكونا على أساس ملفات مشخصة مثل: ملفات توسيع المساحات المسقية وتكثيف الإنتاج الفلاحي والحبوب والبطاطس، وملف السهوب والفلاحة الصحراوية... الخ.

ففي مجال الفلاحة الصحراوية مثلا لم تضع الحكومة، حتى اليوم، استراتيجية جديدة انسجاما مع نداء السيد رئيس الجمهورية بخصوص استصلاح مليون هكتار من الأراضي في الجنوب على الأمد المتوسط. ونسجل من جهة أخرى غياب الشفافية في رصد وتسيير الأموال المخصصة لدعم المنتجين الزراعيين عن طريق الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، وكذا الشأن بالنسبة إلى عمليات التعويض المالي للفلاحين المتضررين من الجفاف.

وفي هذا الإطار، لا يفوتني أن أسجل بأسف شديد عمليات المضاربة والتحايل المتمثلة في استفادة العديد من الأشخاص الذين ليست لهم علاقة مباشرة بالزراعة، من التعويضات. ولتجاوز هذه الوضعيات، أقترح أن يتم تعليق قوائم المستفيدين من هذه التعويضات في مقرات المجالس الشعبية البلدية والمصالح الإدارية الفلاحية المحلية.

وبخصوص ولاية سعيدة التي تضررت من جراء فيضانات سنة 1997م، التي مست بشكل مباشر مجموعة من البلديات مثل مولاي العربي وحساسنة وأولاد براهيم وعين السلطان ومعمورة وترسين، فإن الإعانات التي وُعدت بمنحها لم تصل إلى حد الآن، على الرغم من المراسلات الرسمية المتكررة التي وجهتها السلطات المحلية إلى وزارة الداخلية والجماعات المحلية والبيئة. وفي هذا الشأن أطرح السؤال الآتي: ما هو دور الصندوق الخاص بالكوارث الطبيعية؟

تبين دراسة الاعتمادات المالية الممنوحة لقطاع الفلاحة وتقييمها ومحدوديتها عدم كفايتها، إذ أن

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،  
السادة أعضاء الحكومة ومرافقيهم،  
السيدات والسادة نواب المجلس الشعبي الوطني الموقر،  
أيها الحضور الكريم،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أقول في البداية: لم يبد مشروع قانون المالية أو مشروع ميزانية الدولة لسنة 2000م أية خصوصية قياسا بسنتي 1998م و 1999م على الخصوص، سواء من حيث الإصلاحات في الميزانية أو في منهجية تعبئة الموارد المالية.

إن الإعتماد الشبه الكلي لميزانية الدولة على المواد البترولية المتأتية من تصدير المحروقات، وكذلك الانخفاض المستمر لقيمة الدينار، لا يلبيان الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، في حين ما تزال الأزمة التي تعصف ببلادنا منذ فترة طويلة والمتعددة الأشكال والأبعاد، مستمرة ولم تجد حلا نهائيا بعد.

نسجل ضمن هذا المنظور الاختلالات في توازنات الميزانية بين ميزانية التجهيز وميزانية التسيير لصالح هذه الأخيرة، كما أن سلسلة الإصلاحات في تنظيم وتسيير المالية ما تزال بعيدة عن أهداف تحقيق تطهير ميزانية التسيير والتكشف في تسييرها.

ففي المستوى التنظيمي نشير إلى أن التأطير التقني والإداري أصبح غير قادر على تأدية مهمته كاملة بسبب عدم كفاية الوسائل وضمان دوراته الميدانية.

وفي هذا الإطار نلفت الانتباه إلى ظاهرة الانقطاع بين الأطارات التقنية والعمل الميداني، إضافة إلى عدم ضبط الإحصاءات الفلاحية وغياب المعلومات القاعدية في مجال الاستثمار الفلاحي.

أح على ضرورة تلقي إجابة مقنعة عنه وهو: هل تعتبر مقولة "أولوية قطاع الفلاحة" شعارا للاستهلاك السياسي والإعلامي، أم هي حقيقة ميدانية ينبغي التعامل معها بواقعية وتبصر؟ وشكرا لكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد معمر منقور، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد مياذ.

**السيد محمد مياذ:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة النواب، السادة رجال الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أبدأ تدخلني هذا ببعض الملاحظات على القطاعات الآتية:

#### أولا: قطاع الفلاحة:

توحي الاعتمادات الممنوحة لقطاع الفلاحة بعدم اهتمام الحكومة بهذا القطاع الذي كان يجب أن يحظى بالأولوية في مشروع قانون المالية، ذلك أن الفلاحة قطاع استراتيجي يعول عليه في تأمين البلاد من التبعية الغذائية التي ارتفعت فاتورتها إلى حد لا يطاق. كما لا يخفى على الجميع أهمية الفلاحة في إحداث الثروة الحقيقية والدائمة لانتعاش الاقتصاد الوطني وتحسين الوضعية الاجتماعية وإحداث مناصب الشغل وموارد جديدة.

وعليه، يجب على الحكومة أن تضع سياسة زراعية رشيدة مبنية على استمرارية البحث في الميدان الفلاحي وتطوير وسائل الإنتاج وإلغاء الرسوم والضرائب المسلطة على الفلاحين أو على الأقل تخفيضها خاصة في أسعار الماء والكهرباء، مما سيعطي دفعا جديدا للفلاحين من أجل

الاعتمادات الموجهة إلى تسديد ديون الفلاحة ضئيلة مقارنة بحجم الاحتياجات الفعلية.

وعليه، أقترح أن يتم اقتطاع مبلغ 1 مليار دج أي مائة مليار سنتيم من الميزانية لتسديد الديون الفلاحية، هذا برفع المبلغ المخصص لهذا الباب من 0,347 مليار دج إلى 1,347 مليار دج أي 134,700 مليون سنتيم.

تطرح أيضا نقطة أخرى جديرة بأن تحظى بالاهتمام والتحليل وهي المتعلقة بالاعتمادات المخصصة لبرامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، إذ تقدر هذه الاعتمادات بمبلغ 4 ملايين دج.

ونشير في هذا الصدد إلى أن هذا الشكل من الدعم المالي الفلاحي غير معمم على بعض الولايات الأخرى، بحيث اقتصر على بعض المناطق فقط وبطريقة محتشمة جدا.

وفي السياق ذاته لم تحض عمليات استصلاح الأراضي التي تمت إلى حد الآن بإجماع آراء المعنيين في هذا الميدان، في حين يتطلب إنجاز هذا البرنامج إدماج بعض الأنشطة ذات الأهمية البالغة مثل دعم الفلاحة الجبلية، والفلاحة في المناطق المحرومة وترقية المحيطات المسقية، ومكافحة ظاهرة تصاعد الأملاح في الأراضي الفلاحية في بعض الولايات الهامة جدا.

وينبغي أن نؤكد مرة أخرى أن ضمان نجاح هذه العملية يتطلب إشراك البلدية والولاية في رسم برامج الاستصلاح ووضعها وتنفيذها ومتابعة عمليات إنجازها تحت رقابة الإدارة المحلية المكلفة بالقضايا الفلاحية.

سيدي الرئيس،

في الختام ونظرا إلى ضيق الوقت فإنه من غير الممكن مسح أو حصر كل المعطيات والاقتراحات الخاصة بهذا القطاع باعتباره قطاعا يكتسي أهمية بالغة في مجال الاستقرار الغذائي لبلادنا. لذا أطرح السؤال الآتي والذي

## ثالثا: الصناعة

يحتاج قطاع الصناعة وإعادة الهيكلة إلى إعادة ترتيب الهياكل والوظائف وإلى تحديث طرق التسيير وعصرنة أدوات الإنتاج سواء بالإمكانيات الوطنية أم عن طريق الشراكة الأجنبية لمزيد من التمويل بالعملية الصعبة. وللحصول على التقنية المتقدمة وإعطاء فعالية وديناميكية جديدة لآليات التسويق إلى الخارج يجب أن يحظى هذه القطاع باهتمام خاص من قبل الدولة لترقية قدرته التنافسية وتمكينه من الاستقرار والتطور.

وفي الأخير، أشكر اللجنة على ما جاءت به من توصيات والمتمثلة في ما يأتي:

- التأخير الكبير في استكمال مشروع صناعة سيارات "فاتيا" في الجزائر، وعليه أطلب من السيد الوزير إعطاءنا توضيحا عن هذا التأخير.
- واقع توسيع السوق الخاص باستيراد السيارات من دون توفير نقاط بيع قطع الغيار.
- إجبار المتعاملين الأجانب على فتح نقاط بيع جهوية لقطع الغيار.
- محاربة تفاقم ظاهرة الغش في التقييس وبذل جهود كثيفة للتحكم فيه ووضع حد لهذه الظاهرة السلبية في الاقتصاد الوطني.

## رابعاً: التضامن الوطني

إن التضامن الوطني ليس مهمة وزارة واحدة فقط، بل هو مهمة كل الوزارات وكل الجزائريين لأن التضامن نابع من عمق أصالتنا وانتمائنا الحضاري العربي العريق.

وعلى الوزارة المعنية أن تلعب الدور المنوط بها في تفعيل روح التضامن أكثر من أي وقت مضى لأن الارتفاع المستمر في عدد المحتاجين يزداد من يوم إلى آخر، علاوة على نسبة البطالة بين صفوف القادرين على العمل جراء غلق المؤسسات الإنتاجية، إضافة إلى الأعداد الهائلة المتخرجة من الجامعات وضعف القدرة الشرائية للعمال، مما سبب ارتفاع نسبة المتشردين وانتشار الأوبئة

خدمة الأرض واستصلاحها. ونحن نعلم أن مبالغ مالية هامة توجه إلى عملية استصلاح الأراضي الصحراوية عن طريق الامتياز. وهذا العمل يتطلب أموالا كثيرة وجهودا معتبرة. لذا نقترح أن توجه هذه الأموال أو على الأقل جزء منها إلى استغلال الأراضي الصالحة للفلاحة، والمهملة بالشمال والهضاب العليا. وسوف يلمس المواطن نتائج ذلك في واقعه المعيش، ويساعد على استغلال الأراضي الشاسعة التي يوجد بها فلاحون غير قادرين على خدمتها.

وفي الأخير، أطلب من السيد وزير الفلاحة إعطائنا توضيحا عن الأراضي المستصلحة عن طريق الامتياز، حتى نعرف إن كانت الاعتمادات الضخمة المخصصة لهذا الغرض قد أعطت النتائج التي وعدت بها الحكومة.

## ثانيا: العدالة

من الأولويات الأساسية المسندة إلى الدولة هي أن تعمل على إعطاء مؤسسة العدالة الصلاحيات المنصوص عليها دستوريا، ولا يتأتى هذا إلا بالدعم المستمر لهذه الهيئة التي أوكلت إليها المهمة الشاقة والنبيلة في نفس الوقت لتسهر على احترام الشرعية وتجسيد مفهوم دولة القانون وحتى يشعر المواطن بالثقة والطمأنينة، لأن الثقة والطمأنينة أمران لازمان للمتقاضي الذي لا بد أن يشعر بأنه ليس عرضة لحكم اتخذ مسبقا. ولا بد من حماية القاضي من الضغوطات وتحسين وضعه المادي والمعنوي وذلك تماشيا مع ما تقتضيه السلطة القضائية، بحيث يمارس مهامه محتكما إلى ضميره وضميره فقط من دون خوف ولا وصاية.

وفي الأخير أنوه بمبادرة رئيس الجمهورية بإنشائه لجنة وطنية لإصلاح العدالة، وأتمنى أن تكون هذه اللجنة بادرة خير لإصلاح هذا القطاع ودعم السلطة القضائية لتجسد دورها الفعال وتعزز دورها الدستوري كسلطة مستقلة تماشيا مع التطورات والتحويلات التي تعرفها البلاد.

السيد رئيس الجلسة،  
السادة الوزراء ومرافقيهم،  
السادة النواب،  
السادة رجال الإعلام،  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كانت الفلاحة ولا تزال تعاني صعوبات جمة منها:

- غلاء البذور وقلتها،
- غلاء الأسمدة وندرتها،
- غلاء العتاد الفلاحي،
- نقص الري،
- ارتفاع سعر الوقود والكهرباء والماء.

وعلى الرغم من كل هذه الصعوبات مجتمعة، فإن الفلاحة تسجل تقدما ولو كان طفيفا يصل إلى حد الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات منها إنتاج الطماطم المصبرة وغير المصبرة والبطاطا رغم غلاء أسعارها بسبب ارتفاع تكلفة إنتاجها. وهذا الاكتفاء على قلته واضطرابه ينبغي أن يشجع الفلاحة ويدعو بالحاح إلى دعمها والتخفيف من الصعوبات التي تواجهها.

ومما يهدد الفلاحة اليوم استيراد البذور والأسمدة. والسؤال الذي أود أن أطرحه على السيد وزير الفلاحة بهذا الصدد هو:

هل فكرت وزارتك المحترمة في إنتاج البذور المختلفة والأسمدة بأنواعها وتحسينها؟ وما هي السياسة المتبعة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الحبوب والتقليل من استيرادها شيئا فشيئا؟

وأتمس من السيد الوزير أن يوضح لنا السياسة المتبعة في ذلك والأولويات المسطرة في هذا المجال؟.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

والأمراض الاجتماعية وترويج المخدرات بصفة علنية في أوساط الشباب.

واليوم لا بد على الدولة بكل مؤسساتها أن تتحمل دورها التاريخي الكامل تجاه الفئات المحرومة وتوفير الحماية اللازمة لها وتشديد الرقابة على توزيع الاستفادات والإعانات لضمان وصولها إلى أصحابها من الفئات المحرومة والفقيرة، وتكثيف البرامج التربوية الموجهة إلى الأسرة.

خامسا - الحماية الاجتماعية:

- إن نظام الضمان الاجتماعي الذي يعتبر أساس السياسة الاجتماعية والتعبير عن التضامن الوطني يوجد حاليا في وضعية متدهورة ترتبت على الحالية المالية وعدم التوازن في نمط تسيير غير فعال. وعليه يجب إصلاح هذا الجهاز حتى ينهض من جديد وذلك بواسطة ما يأتي:

- ضمان أحسن توازن بين المستويات في المنح والاشتراكات،
- التحكم الحقيقي في تكاليف الإعانات،
- توضيح العلاقات بين الضمان الاجتماعي ونظام الصحة، لاسيما في مجال التمويل.

- تطهير الوضع المالي للصندوق الوطني للتقاعد قصد ضمان الإعانات لصالح المنخرطين بصفة منتظمة. وشكرا.

والسلام عليكم

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد محمد مياد وأحيل الكلمة إلى السيد لخضر لسهل... غائب. إذن أحيل الكلمة إلى السيد رابع مهري.

**السيد رابع مهري:** بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

أما بلادنا فإنها تستعد للدخول في هذا العهد الجديد في ظروف تتميز بفاتورة غذائية معتبرة وعدم ضمان الأمن الغذائي، وقطاع فلاحي منكوب.

إن حتمية ضمان الأمن الغذائي وضرورة التنافس المفترضين من العولمة تفرضان علينا انتهاج سياسة مبنية على عصرننة القطاع وتحريره من الظروف المناخية بالاستثمار المؤكد والتكوين والبحث والتخصص وتجديد اليد العاملة والتنظيم العقلاني. وحتى لا نرهن على الأقل طاقتنا الفلاحية، فإنه من المستعجل اتخاذ التدابير الآتية:

أولاً: حماية الأراضي الفلاحية والمراعي ووقف زحف الرمال. وبهذا الصدد أتساءل: كيف تنتهج سياسة استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز لتوسيع الزراعة من جهة، ومن جهة أخرى تحول الأراضي الفلاحية الخصبة عن مهامها الأصلية وتهمل المراعي، وهذا بعلم السلطات العمومية ورضاها؟

إن هذا الواقع يبين الجانب الديماغوجي لهذه العملية لأنها لم تعتمد على ديناميكية شاملة لتنمية القطاع وعصرنته.

ثانياً: دعم البحث العلمي في القطاع، حيث نلاحظ عدم وجود أي تقييم من قبل المعاهد الموجودة في ميدان البحث الفلاحي.

ثالثاً: حل إشكال العقار الفلاحي.

رابعاً: تحقيق الوحدة العملية للزراعة، حيث تكون الأرض للمستثمر والتمويل لهيئة واحدة. وذلك على عكس ما نعيشه الآن، حيث الأراضي الفلاحية تملكها الدولة والتمويل يقوم به المضاربون واليد العاملة تتمثل في الفلاحين.

**السيد رئيس الجلسة:** شكراً للسيد رابع مهري، وأحيل الكلمة إلى السيد زبير لينصور.

**السيد زبير لينصور.** شكراً.

سيدي الرئيس،  
السادة الوزراء،  
السادة النواب،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.  
(أزول فلاون).

أركز أساساً في تدخلتي هذا على قطاع الفلاحة والصيد البحري الذي يشهد تدهوراً خطيراً من جراء المشاكل العديدة التي يتخبط فيها منذ سنوات.

فعلى الرغم من مرور السنين، لم تتحسن أوضاع القطاع لأن الحلول المقترحة بشأنه كانت ظرفية وسطحية ولم تؤثر فيه لا على الأمد المتوسط ولا على الأمد البعيد، مما أدى إلى زيادة التأزم في الوضع. وللعلم لم يتم تقييم مدى تطبيق الوعود المتمثلة فيما يأتي:

- رفع المعدل السنوي الوطني للحبوب إلى 30 قنطاراً في الهكتار،
- توسيع المساحات المزروعة،
- عصرننة القطاع،
- تطوير الصيد التقليدي،
- توفير 40 ألف منصب شغل.

وعليه فمن المستحيل أبداً تبرير الإجراءات المتخذة في هذا القطاع في قانون المالية الحالي، علماً أن هذا الأخير يتبنى الأهداف المدرجة في البرنامج الثلاثي.

لقد نجحت بلدان عديدة، مثل الهند، في رفع تحديات تطوير قطاع الفلاحة والصيد البحري مما جعلها تعيش في ظروف تسمح لها بخوض معركة التكنولوجيا للدخول في الألفية الثالثة.

أما بعد،  
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،  
السادة أعضاء الحكومة ومعاونهم،  
السيدات والسادة النواب، سلام الله عليكم جميعا ورحمة  
الله وبركاته.

ينحصر تدخلنا في قطاعين هاميين هما العدل والعمل  
والحماية الاجتماعية.

أولا: العدل:

يلاحظ أن ميزانية تسيير هذا القطاع لم ترتفع إلا بنسبة  
1,86٪ مقارنة بميزانية التسيير للسنة الفارطة. وهي  
زيادة ضئيلة لا تعكس متطلبات هذا القطاع لما له من  
أهمية قصوى خصوصا إذا كنا ننشد استقلاليتته.

إن تخصيص نسبة 5,11٪ من ميزانية هذا القطاع  
للأدوات وتسيير المصالح تعتبر ضئيلة أيضا. فهي لا  
تظهر الوجه الحقيقي للقضاء لأنه يفترض أن يكون مكتب  
القاضي مجهزا بأرقى التجهيزات في شكل يبعث الراحة  
في نفس صاحبه وهو يؤدي مهامه. هذا من جهة، ومن  
جهة أخرى إذا كنا فعلا نسعى إلى استقلالية القضاء فلا  
بد أن نحقق استغناء هذا القطاع عن غيره، وعدم إلزامه  
بمد يده للتسول إلى بعض المؤسسات لتجهيزه ببعض  
الوسائل. فمن العار ألا تتوفر محكمة على جهاز الإعلام  
الآلي فتتصل بالولاية عليها تتكرم عليها بجهاز أو آلة  
طبع أو بعض الأقلام.

لذا نقترح أن يخصص لكل مجلس ميزانية معتبرة يشرف  
من خلالها على المحاكم التابعة له.

يحتاج هذا القطاع إلى تنظيف وذلك برفع الضغرات  
الممارسة عليه من حين إلى آخر ومن أطراف شتى  
وبمعاينة المتورطين من القضاة الذين لا يهمهم سوى  
حصد الأموال ولو على حساب حرية وحياة الكثيرين من  
المظلومين الذين تضيق بهم الزنانات في ربوع هذا الوطن  
الكريم.

لقد جعلت هذه الحالة الفوائد المتراكمة من قبل الممولين  
المضاربين في الزراعة غير مستثمرة في القطاع الزراعي  
الذي يعاني عدم وجود الاستثمار.

خامسا: ضرورة مساهمة الدولة بقسط كبير في تنمية  
الاستثمار. ففي أوروبا مثلا وصلت نسبة تكفل الدولة  
بمداخيل الفلاحين إلى 40٪.

سادسا: لا بد من التفريق بين حتمية التكفل بالمشاكل  
الاجتماعية للفلاحين وعصرنة القطاع.

ونظرا إلى غياب دولة القانون ومناخ سياسي ديمقراطي  
يسمح للجميع بالمساهمة، فإنه لا يمكن بعث تنمية قطاع  
الفلاحة. ولهذا نقول إن الدولة تسيّر الفشل الراهن أكثر  
مما تسيّر الأعمال الراهنة.

في الأخير لدي نقطتان أود التطرق إليهما وهما:

أولا: لم يتقاض عمال O.P.I. المنحل بولاية بجاية،  
مرتباتهم منذ ثلاثين شهرا.

ثانيا: إننا نشجع البرامج الجديدة المقترحة من قبل  
القطاع الفرعي لحماية الطبيعة والمنظومات البيئية.  
ولكن، لا بد في رأينا، من تسيير الأولويات. فحظيرة  
فورايا الوطنية الموجودة في بجاية والتي استفادت في  
هذا الإطار رخصة برنامج أصبحت مهددة بالخطر بسبب  
تفريغ القمامات.

إذن ينبغي إيلاء هذه الحظيرة عناية خاصة وليس عناية  
رمزية فقط خاصة أنها تقع في منطقة سياحية. وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد زبير لينصور وأحيل  
الكلمة إلى السيد صحراوي خلواتي.

**السيد صحراوي خلواتي:** بسم الله الرحمن الرحيم، وصل  
اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم،

والباعث على القلق، كما أنه لا بد أيضا من دعم النشاط التربوي والثقافي بالإمكانيات المادية اللازمة، فنقترح رفع سعر الوجبة اليومية في هذه المؤسسات إلى 50 دج، على الأقل.

2 - نقترح أيضا رفع المبلغ المخصص لتنشيط الحياة اليومية للمعاقين إلى 30.000 دج على الأقل.

3 - خصص المشروع 300 دج/ شهريا لحماية المكفوف اجتماعيا. فأخبروني بربكم كيف نستطيع أن نحمله بهذا المبلغ الزهيد، فهو يعيش غمة ونزيده غمة، بإعطائه هذا المبلغ الذي لا يمكن أن يفي يوما واحدا من أيام شهره.

ثالثا: تشغيل الشباب:

نعتبر البطالة، سيدي الوزير، من أكبر المعضلات التي تواجه الحكومات ليس فقط في دول العالم الثالث بل حتى في الدول المصنعة، لذا يجب انتهاج سياسة حكيمة لمعالجة هذه الظاهرة التي تزداد تفشيا سنة بعد سنة إن لم أقل يوما بعد يوم.

ولا تعدو البرامج التي سطرته الدولة قصد مساعدة هذه الفئة أن تكون برامج ترفيهية. فهي أشبه ما تكون بذر الرماد في العيون، وذلك بسبب العراقيل التي تواجه هذه البرامج. وأذكر على سبيل المثال العراقيل الآتية:

- 1 - ضعف التنسيق بين مختلف برامج التشغيل وكثرة الهيئات المتدخلة،
- 2 - تدني مستوى الأجور،
- 3 - ضعف حصة ولاية النعامة مقارنة بعدد طلبات العمل المسجلة.

نسجل فيما يخص برنامج أشغال المنفعة العمومية ذات اليد العاملة المكثفة:

- عدم التحكم في مختلف مراحل العمليات،
- تأخر الاعتمادات المالية بما يسبب مشاكل بين المقاولين والمندوبين،

وفي هذا الإطار نبارك مبادرة رئيس الجمهورية بإنشاء لجنة لإصلاح العدالة والتي نرجو أن تقوم بدور فعال يفرج عن المواطن ويرفع الغبن عنه. ونتمنى ألا تكون مثل بعض اللجان التي ولدت ميتة - للأسف الشديد - وأقترح على هذا القطاع أمورا أخرى أسجلها في النقطتين الآتيتين:

- 1 - تعيين - في مستوى المحاكم الابتدائية - قضاة أكفاء لهم من الأقدمية ما يزيد على عشر سنوات لتفادي الاستئناف في المجالس.
- 2 - نرجو أن يفي السيد الوزير بوعدته بفتح مجلس قضائي بولاية النعامة لتسهيل الاستئناف على المواطنين لمتابعة قضاياهم، خصوصا إذا علمنا أن منطقة في ولاية النعامة مثل "جنين بوزق أمقرار" تبعد عن مقر الاستئناف بأكثر من 350 كلم.

ثانيا: قطاع العمل والحماية الاجتماعية:

تفتقر مديرية النشاط الاجتماعي، السيد الوزير، إلى وسائل النقل. فرغم تعليمة رئيس الحكومة السابق السيد أحمد أويحي لمساعدة المديرات بالتجهيزات الضرورية وخاصة وسائل النقل، إلا أنها لم ترق إلى التطبيق في كثير من ولايات الوطن. كما نطالب بإعادة تجهيز بعض المؤسسات المتخصصة بسيارات جديدة حتى تؤدي مهامها على أحسن وجه.

وما أشير إليه على سبيل المثال مدرسة صغار المكفوفين بالمشربية والمركز الطبي البيداغوجي بعين الصفراء. وقد لاحظت من خلال اطلاعي على مشروع ميزانية هذا القطاع أمورا أهمها:

- 1 - سعر الوجبة اليومية في المؤسسة المتخصصة هو 29 دج. وهو أمر يثير الدهشة، فهذا المبلغ يخصص لفطور الصباح والغداء والعشاء! لا بد، السيد الوزير، من إعادة النظر في هذا المبلغ الضئيل والمثير للدهشة

منح هذا الصندوق مزيدا من الأموال.  
3 - تطوير الصحة الحيوانية: يجب توفير وإيجاد إمكانيات لفحص الأبقار المستوردة بدقة.

4 - تطوير التبريد: وقد تحدث عنه الزميل أنفا. ففي بلدية تيتري بولاية معسكر أغلق صاحب مصنع محله منذ مدة طويلة. وعليه نطلب منه إعادة فتحه ومباشرة العمل فيه لأننا على يقين من أن سياسة التبريد في تطور تدريجي.

5 - أريد التحدث عن التكوين المهني. لقد لاحظنا في دراستنا لتوزيع الإعانات المالية على المؤسسات العمومية الإدارية أن 80٪ من الأموال تخصص للموظفين، والقليل منها فقط يمنح للعمل البيداغوجي والخدمات البيداغوجية. لهذا نطلب رفع النسبة المخصصة للعمليات البيداغوجية وهو ما سيسمح بتوفير الكتب وصيانة الهياكل وتنفيذ البرامج وتنظيم الملتقيات... إلخ. وحتى لا نطلب من سيادة وزير المالية أموالا أخرى، نقترح حلا كفيلا بتحقيق ذلك، يتمثل في تخصيص بعض الأموال من رصيد الصندوق الوطني لدعم التشغيل لفائدة مراكز التكوين المهني لمساعدتها على أداء مهامها، وبالمقابل إلحاق بعض الذين لا يملكون كفاءات والتابعين للصندوق بمراكز التكوين المهني حتى يستفيدوا من التكوين.

6 - رسوم التمهين: أقترح أن تدفع مباشرة لصالح ميزانية هذه المراكز لمساعدتها على تحمل مختلف الأعباء المالية.

في مجال التكوين والإنتاج: أقترح تخفيض نسبة الرسم على القيمة المضافة والمقدر حاليا بـ 14٪ إلى 7٪ أو حذفه تماما حتى تتمكن هذه المراكز من بيع إنتاجها، وبالتالي الحصول على أموال تساعد على أداء نشاطاتها وذلك لكون إنتاجها لم يعد يباع في الأسواق بسبب ارتفاع نسبة الرسم على القيمة المضافة.

كما نطلب إعانة مديريات النشاطات الاجتماعية الحديثة النشأة لأنها تتكفل بشرائح كثيرة منها المعاقون، مراكز

- نقص الإمكانيات المادية والبشرية لمتابعة البرنامج. كما نسجل يتعلق ببرنامج عقود ما قبل التشغيل عراقيل نذكرها فيما يأتي:

- تأخر الاعتمادات المالية الخاصة برواتب المدمجين،  
- ضعف الحصص الممنوحة لولاية النعامة إذا ما قورنت بولايات مجاورة أو بولايات أخرى.

شكرا لكم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد صحراوي خلواتي، وأحيل الكلمة إلى السيد جلال بوسيف.

**السيد جلال بوسيف:** شكرا. سيدي الرئيس، السادة الوزراء زميلاتي زملائي.

أود أن أتدخل في قطاع الفلاحة. وبعد التدخل القيم لزميلي بخصوص هذا القطاع أود أن أضيف فقط بعض النقاط تتعلق بما يأتي:

1 - السقي الإضافي: نعلم أن بلادنا تعاني كثيرا ظاهرة الجفاف حيث يقوم الفلاحون بزرع أراضيهم كل سنة ولكنهم في النهاية لا يجنون شيئا. ولهذا نطلب تطوير السقي الإضافي قصد التقليل من التكاليف.

2 - الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية: إن الإجراءات التي يتضمنها المشروع غير واضحة بالنسبة إلى المستفيدين منه. ونحن نعلم أن الوزير أو المدير الولائي هما وحدهما المسؤولان عن منح القروض للفلاحين. وهذا الصندوق لا يأخذ بعين الاعتبار إلا ثلاثة أنشطة. إننا نريد ربط الإعانة المالية بالمردودية. ولا يخفى عنا أن الصندوق يتوفر على أموال كثيرة غير أن نسبة 30٪ فقط منها مستعملة، كما قال الزميل من قبل. وعليه نطالب برفع هذه النسبة. وقد لاحظنا هذه السنة كثرة الطلب على

تواجه الفلاحة في ولاية غليزان مشاكل عديدة أصبحت تهدد أراضيها الخصبة ومنها مشكلة الملوحة التي انتشرت وبشكل مخيف بحوض "مينا" خاصة. فإذا لم تخصص الاعتمادات الضرورية لمحاربة هذه الظاهرة والعمل على تجفيف هذه الأراضي التي كانت مفخرة المنطقة كلها، خاصة في زراعة الأشجار المثمرة والخضر المختلفة، ستقتل الزراعة في ولاية متميزة بالفلاحة.

كما أشير إلى الإهمال الذي يواجه عملية سقي الأراضي التي تقلصت نسبتها إلى حوالي 25٪ أو أقل وهو شيء غير معقول، وهذا نظرا لتوفر ولاية غليزان على سدود قادرة على سقي كل الأراضي الموجودة بحوض "مينا" وسهل "الشلف السفلي". ومقابل هذا الإهمال لأراضي المهددة بكل الأخطار، توجه اعتمادات إلى أراض موجودة في مناطق لا أمل فيها للاستصلاح.

سيدي الرئيس، لقد أصبح التشغيل مشكلة استعصى حلها في هذه الظروف المتأزمة وفي ظل سياسة لم تتمكن من تسخير كل الإمكانيات لمواجهة ظاهرة البطالة المتفاقمة والتي ارتفعت بنسبة كبيرة. حقا إن النمو هو السبيل الوحيد للمساهمة في إنشاء مناصب العمل، غير أن نسبة النمو المعلنة والبرامج المعدة سنويا، لم تسمح للحكومة بالسيطرة على البطالة والحد من نسبتها وأخطارها. وبلا شك ثمة خطأ إما في السياسة المنتهجة التي أصبحت لا تتبنى البعد الاجتماعي في مبادراتها الاقتصادية، وإما في حقيقة نسبة النمو التي لا يعكسها الواقع المعيش. ثم إن الهياكل المكلفة بالتشغيل أصبحت مجرد أجهزة إدارية عاجزة عن بعث أي ديناميكية في مجال التشغيل وذلك بسبب التعقيدات البيروقراطية المعرقة للتنمية الحقيقية. فأصبح المستفيدون من كل المبادرات والتدابير والامتيازات

الشيخوخة، المكفوفون والصم والبكم، وبالتالي فإن مشاكلها كثيرة.

يوجد في معسكر منذ سنة 1988 مشروع إنجاز مدرستين الأولى للمكفوفين والثانية للصم والبكم وقد وصلت نسبة الإنجاز بهما إلى 60٪ فقط ولا أحد يسأل عنهما، علما أنهما موجودتان بمنطقة يكثر فيها الطلب على العقار. وعليه نطلب إنهاء إنجاز هاتين المدرستين تلبية لطلب المكفوفين والصم والبكم الذين ينتقلون من معسكر إلى غاية سعيدة.

كما أطلب تسجيل مشروع إنجاز مركز للتكوين المهني بالمحمدية.

فيما يخص الصناعة أسأل السيد الوزير، هل تم إحداث صندوق وطني للتهيئة الإقليمية؟ وما هي سياسة التهيئة العمرانية المنتهجة الآن؟

وفي إطار منطقة النشاطات أطلب بضرورة وضع نصوص تنظيمية من شأنها أن تسمح للإدارة والمقاول والوكالة العقارية على التوالي بمعرفة كل منهم صلاحياته وحدوده في إطار القانون.

أما عن العدالة، السيد الوزير، فإن تسليم شهادة السوابق العدلية وشهادة الجنسية بمعسكر يتم بطريقة سريعة جدا. وأغتنم هذه الفرصة لأطلب منكم الإسراع في عملية إدخال سجلات الحالات المدنية في شبكة الإعلام الآلي على مستوى المجالس القضائية بهدف تسهيل العمل مستقبلا على مستوى البلديات التي يتوجب عليها...

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد جلال بوسيف، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد مفلح، تفضل.

**السيد محمد مفلح:** شكرا. سيدي الرئيس، السيدات والسادة الحضور.

سأتحدث في تدخلتي هذا عن ثلاثة محاور هي: الفلاحة والعمل والحماية الاجتماعية.

التقاعد والمحددة حاليا بنسبة 1٪، في حين تم بواسطة المرسوم التشريعي إعفاء منح التقاعد المسبق من هذا الدفع الجزافي، أخذا بعين الاعتبار عمل الفوج الخاص المنبثق عن الثلاثية الأخيرة، والذي اعتمد إجراء الإعفاء الكامل من الدفع الجزافي. ومن أجل المساهمة في التخفيف من أزمة صندوق البطالة، فإنني أدعو اللجنة الموقرة إلى تبني تعديل يتمثل في إعفاء الصندوق المذكور من هذا الدفع الجزافي خدمة للمتقاعدين ودعمًا لمنظومة التقاعد المهدهة حاليا.

أما وضعية الضمان الاجتماعي الصعبة فتحتم على القطاع إنهاء عملية تصفية مستحقات الضمان وتسوية قضية الأملاك المحولة إلى مؤسسات الدولة، كما نلح بالمناسبة على توضيح العلاقة التعاقدية بين قطاع الصحة والضمان الاجتماعي فيما يخص تمويل المراكز الصحية على أن تصرف تلك المساهمة في تغطية الأعباء الطبية ولصالح المؤمنین اجتماعيا وذوي حقوقهم فقط. وعلى الدولة أن تتكفل بنفقات الخدمات المقدمة لغير المؤمنین اجتماعيا.

وفي مجال الحماية الاجتماعية، فالوضعية التي يعيشها المحتاجون صعبة للغاية والهياكل المحلية التابعة للقطاع غير قادرة على التكفل بالاحتياجات الضرورية...

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد محمد مفلح، وأحيل الكلمة إلى السيد العمري هاملي.

**السيد العمري هاملي:** شكرا. بسم الله الرحمن الرحيم. السيد الرئيس،

السادة الوزراء، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لدي مجموعة من الملاحظات تتعلق بوزارات العدل، العمل، الصناعة، التضامن الوطني والفلاحة. وأبدأ بالعدل.

والتسهيلات المالية هم في أغلب الأحيان أشخاصا ليسوا في حاجة إلى مساعدة الدولة أو منصب عمل، هذا المنصب الذي أصبح هو أيضا محل المضاربة والبيزنسة وغير خاضع للمقاييس المنصوص عليها قانونا. أما الآليات المحددة مركزيا فلم تستطع أن تتحكم في الأموال العمومية والتي تصرف في مجالات أصبحت مردوديتها في إحداث مناصب العمل ضئيلة جدا. ولهذا يجب أن تعمل الوزارة ضمن أولوياتها على تنشيط التشغيل وترقيته وتأطير سوق العمل وعصرنة الوكالة الوطنية للتشغيل، والتي لم تستطع اليوم أن تؤطر ميدان التشغيل.

أما الوكالات المكلفة بتشجيع الأنشطة الاقتصادية فإنها تفرض على الشباب المبادر بالانتشار شروطا تعجيزية لا يمكن أن يلتزم بها. وعلى الهيئات المالية والسلطات والمؤسسات المكلفة بالتشغيل أن تعمل على تكييف الإجراءات المصرفية والتدابير الجبائية مع ظروف المرحلة التي تتطلب تظافر الجهود والتضامن مع البطالين وتوجيههم إلى العمل والاستثمار في الأشغال العمومية والتنمية الريفية والعمل الريفي.

سيدي الرئيس، إن العمال الذين مستهم الإصلاحات الاقتصادية واستفادوا مرغمين من إجراءات التنازل عن أملاك المؤسسة، يعيشون اليوم مشاكل إدارية منها عقود تمليكهم للمقرات مثلا. ويعانون صعوبات مالية قد تدفعهم إلى التخلي عن هذه المؤسسات المستحدثة والتي وصل عددها، كما قال السيد الوزير، إلى 1520 وحدة ولكن ستواجه خطر التلاشي مستقبلا.

السيد الرئيس، تتطلب منظومة الضمان الاجتماعي هي أيضا اهتماما خاصا من الدولة لحمايتها والحفاظ على المكاسب الحالية للعمال. فالصندوق الوطني للتقاعد يعيش صعوبات جمة من جراء الأعباء المالية ومنها الالتزامات الخاصة بالدفع الجزافي على منح ومعاشات

تباطؤا في الاستثمار في الميدان الفلاحي. وفي الحقيقة هذا يعود إلى غموض الوضعية القانونية المتعلقة أساسا بالعقار الفلاحي وإلى مدى استقرارها. وثمة ملفات - أرجو من إدارات الفلاحة الاهتمام بها - ينتظر أصحابها منذ مدة طويلة تأشيرة من الجهات المعنية للتفرغ لخدمة أراضيهم وللاستثمار فيها بشيء من الاطمئنان. فالفلاح أو غيره لا يستطيعان الاستثمار في أرض فلاحية وضمانات قانونية معينة غير متوفرة لهما. وبالمناسبة حديثي هذا هو إشارة ضمنية إلى مشروع قانون العقار الفلاحي، الذي أتساءل بشأنه عن سبب وسر تعطل الفصل فيه، حيث ما يزال حبيس مبنى المجلس الشعبي الوطني.

- المحور الثالث: خاص بالصناعة. السيد الوزير، لقد صرفت الدولة على بعض المشاريع أموالا طائلة، ثم أسندتها إلى الشركات القابضة قبل إتمام إنجازها. وهذه الأخيرة بقيت تنتظر الشراكة الأجنبية أي الاستثمار. ولكن في انتظار ذلك أصبحت هذه المنشآت تتدهور تدريجيا بما في ذلك التجهيزات وغيرها. ومثالنا في هذا وحدة الخزف الموجودة في تيجلابين بولاية بومرداس، التي صرف عليها مليار دج. ونسبة الإنجاز فيها لا تتجاوز 80٪ تقريبا، كما أن كمية إنتاجها تقدر بمليون طن في السنة. ويقال بشأنها إنها أكبر وحدة إنتاجية بإفريقيا، في حين نحن نستورد اليوم هذه المادة من إسبانيا وغيرها، علما أن نوعية هذا الخزف المنتج في هذه المؤسسة هو من النوع الجيد. وتقدر اليد العاملة الممكن تشغيلها في هذه الوحدة بحوالي 400 عامل. وتبقى نسبة الغلاف المالي لإتمام هذا المشروع تقدر بـ 20٪ تقريبا.

لدي مجموعة من الملاحظات الخاصة بوزارة التضامن والعائلة. وربما لا أضيف كثيرا إلى التدخل الذي أدلى به السيد محمد شهرة بخصوص الفئة المحرومة اجتماعيا. وأشير إلى أن وضعية العمل في بعض مقرات الجمعيات مزرية مثل جمعية المعاقين بمدينة عين دوش بولاية أم البواقي، وهذا على سبيل المثال فقط.

نستبشر خيرا انطلاقا من قوله - صلى الله عليه وسلم - "تفاءلوا خيرا تجدوه" وهذا بإنشاء لجنة إصلاح جهاز العدالة، وبالتوصية بدعم السلطة القضائية وتجسيد دورها في إرساء دولة القانون والتي جاءت بها اللجنة ولكن مع هذا نسجل الملاحظات الآتية: ماذا يفيد المواطن ويهمه من كل هذا وهو يرى أن القضاء يحكم لصالح هذا المواطن لكنه لا يستفيد ذلك الحق في شيء؟ وكيف نقنعه بأن هناك فعلا دولة تسمى دولة القانون، وهو يرى أن الدولة هي الجاه والسلطان وأن القانون الواقعي هو المصلحة الشخصية لا الوطنية؟ إنه في نظر المواطن البسيط لا قيمة لقانون لا تنفذ أحكامه، ولا معنى لعدالة لا تطبق الا على المحرومين.

من هذا المنطلق نتكلم، سيدي الوزير، على مشكل التنفيذ الذي ما يزال مطروحا إلى حد الآن تحت رحمة من لا يظهر ولا يحاسب ولا يعاقب؛ ربما يقال في أحسن الأحوال: "عندي تعليمات بعدم التنفيذ". وأضرب مثلا بهذا الخصوص، سيدي الوزير، بمشكلة عمال المؤسسة الوطنية للنقل البري بمدينة عين البيضاء ولاية أم البواقي، والملف موجود في مستوى مصلحتكم منذ مدة.

- ملاحظة ثانية، سيدي الوزير خاصة بمتابعة الولاية ورؤساء الدوائر إذا هم نهبوا أموال الشعب أو وظفوا سلطتهم في الإثراء على حساب الشعب، فنظرية عفا الله عما سلف واضحة. في أي إطار تحدد فيه.

- ملاحظة ثالثة: لها علاقة بوزارتي العدل والفلاحة وهي خاصة بالعقار الفلاحي. فأربط بين هاتين الوزارتين بخصوص الاحتياطات العقارية.

إننا نتكلم عن الفلاحة وأهميتها في النهوض باقتصاد البلاد، وأهمية وخطورة وقيمة فاتورة المواد الغذائية التي نستوردها بالعملة الصعبة. مقابل هذا نجد تعطلا أو

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد العمري هاملي، وشكرا للجميع. أوقف الجلسة على أن نستأنف أعمالنا في الساعة الثانية والدقيقة الثلاثين بعد الظهر. وأذكر الإخوان بأن من يتغيب يفقد حقه في أخذ الكلمة لاحقا.

**رفعت الجلسة في الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة زوالا**

ودائما فيما يخص وزارة التضامن والعائلة، أود معرفة أمرين هما:

- عدد الأمهات العازبات وكيفية التكفل بهن إجتماعيا.
- حالة الأطفال غير الشرعيين وماذا فعلت الوزارة بشأنهم؟ شكرا والسلام عليكم.

## أسئلة كتابية وأجوبة

تم توظيف هذه الفئة أصلا بصفتهم معلمين مستخلفين بمستوى دراسي دون البكالوريا، وعلى إثر الاتفاق الذي تم بين الحكومة آنذاك والاتحاد العام للعمال الجزائريين، تقرر إدماج فئة المستخلفين بموجب المرسوم التنفيذي 93-83.

ونظرا إلى المؤهلات المشتركة في معلم المدرسة الأساسية، وحفاظا على حقوق هذه الجماعة التي كلفت بالتدريس مدة من الزمن، فقد تم إمجها ليس في سلك المساعدين (INSTRUCTEURS) لأنه في طريق الانقراض وإنما في رتبة موازية هي رتبة المساعدين التربويين.

وقد تمت هذه العملية بعد مشاورات وموافقة الوظيف العمومي بموجب محضر المداولات المؤرخ في 14-20 مارس 1999. وتمت تسوية وضعيتهم بإدماجهم في سلك المساعدين التربويين "مكلفين بالتدريس".

وبعد إدماجهم في السلك المذكور، واجهنا مشكل ترسيمهم، وبادرت وزارة التربية بطرحه على الوظيف العمومي، وحل المشكل أيضا بتثبيتهم كمساعدين تربويين بموجب محضر المداولات المؤرخ في 21 أبريل 1998.

وقد شرعت معظم الولايات في تسوية وضعية المعلمين الموجودين في نفس الوضعية بينما شهدت ولايات أخرى بعض التخلف لعمل على استدراكه.

إذن فالوضعية التي تفضلتم بعرضها والتي تهتم ولاية سوق أهراس، ستجد حلها لاحقا بإدماج هذه الفئة من المعلمين في رتبة المساعدين التربويين، وأبواب الترقية مفتوحة أمامهم حسبما تقتضيه النصوص الخاصة بهذا السلك.

وتفضلوا، السيد النائب، بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

\* 1 - من السيد محمد الوردى خلفاوي

إلى السيد وزير التربية الوطنية

**الموضوع:** سؤال بشأن وضعية المساعدين التربويين المكلفين بالتدريس.

- طبقا للمادة 134 من الدستور.  
- بناء على المادتين 95-96 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.  
- بناء على المادة 19 من القانون العضوي المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وكذا العلاقة الوظيفية بينهما وبين الحكومة.  
- ونظرا إلى وضعية السادة المساعدين التربويين المكلفين بالتدريس والبالغ عددهم 70 بولاية سوق أهراس وأمثالهم عبر ولايات الوطن والذين أدمجوا طبقا للمرسوم التنفيذي 83/92 ثم كلفوا بالتدريس دون تعيينات إدارية مما أثر سلبا في وضعيتهم من حيث الترسيم والترقية.  
وإن مديرية التربية تفيدهم أن المشكلة وطنية تنتظر الفصل من الوزارة الوصية.

من أجل ذلك أتوجه إلى معاليكم بالسؤال الآتي نصه:  
- ما هي الإجراءات التي ستتخذونها لتسوية وضعيتهم؟

تقبلوا فائق الاحترام والتقدير.

\* رد السيد الوزير،

ردا على السؤال الكتابي الذي تفضلتم بتوجيهه إلينا والمتعلق بوضعية المعلمين الذين تم توظيفهم في إطار المساعدين التربويين بولاية سوق أهراس، يشرفني أن أدلي لكم بالتوضيحات الآتية:

يرجع تعثر هذا المشروع الإسلامي الضخم إلى مشاكل عديدة، أهمها مشكل التمويل، مما فت في عضد رؤساء اللجنة الذين توافدوا على هذا المشروع، منهم من قضى نحبه رحمه الله ومنهم من هو قائم بعون الله.

وقد بعثنا فيه الروح ابتداء من سنة 1997، حيث خصصنا له مبلغ 5 ملايين دينار في ميزانية المساجد، وحشنا السلطات المحلية على بذل الجهد للإسراع في إنجاز هذا المركب، ثم خصصنا له مبلغ مليوني (02) دج في ميزانية 1999، مما شجع المجلس الشعبي الولائي على تخصيص 6 ملايين دج وتكفلت البلدية بتهيئة المحيط. ونعتقد أن تهيئة المحيط سوف تمكن اللجنة من استغلال مركب المرش وأرضية المبنى كمرضى للسيارات، مما سيوفر لها مبالغ مالية سوف تساعد على إنهاء أشغال المركب في أقرب الآجال.

2 - بالنسبة إلى السؤال الثاني المتعلق بزواية "مولاي الطيب"، ببلدية تيارت:

أما الزاوية التي سألتكم عنها فهي مثل غيرها من الزوايا المنتشرة في أنحاء الجمهورية لا يمكن الوزارة أن تتكفل بها؛ وإنما تكفل بكل زاوية أهلها القائمون بها والمسؤولون عنها. وعندما تتمكن وزارة الشؤون الدينية من تقديم بعض المساعدات، سواء بتعيين معلمي القرآن والأئمة أو بتقديم بعض المساعدات النقدية، فإنها لا تتأخر عن ذلك أبداً.

ويسرني في الختام أن أقدم لكم شكري الجزيل على اهتمامكم بالقطاع، كما أرجو أن تتمكن من التعاون معنا على النهوض بالحاجات التي تمكنه من أداء مهامه خدمة للدين والوطن.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وتقبلوا - أخي النائب - فائق احتراماتي وتقديري.

## \* 2 - من السيد الحبيب قيدوم

### إلى السيد وزير الشؤون الدينية.

- بناء على الدستور.
- بناء على القانون العضوي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.
- بناء على النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.
- وبالنظر إلى وجود مشروع مسجد "صلاح الدين الأيوبي" ببلدية تيارت الذي شرع في بنائه في أواخر السبعينات دون استكمال إنجازاه.
- وبالنظر إلى وضعية زاوية "مولاي الطيب" بتيارت المعرضة للتلف والتدهور.

نتوجه إليكم بالسؤال الآتي:

- ما هي أسباب عدم استكمال إنجاز مشروع المسجد، وما هي آفاق إنجازاه؟
- هل من مشروع لإعادة الاعتبار إلى الزاوية المذكورة؟

## \* رد السيد الوزير،

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان

**الموضوع:** الإجابة عن السؤال الكتابي رقم 258. المرجع: مراسلتكم رقم 727 بتاريخ 06/12/99. استناداً إلى مراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، والمتضمنة السؤال الكتابي الموجه إلينا من النائب في المجلس الشعبي الوطني السيد الحبيب قيدوم.

يشرفني أن أوافيكم فيما يأتي بالإجابة عن السؤال موضوع مراسلتكم وهي كالآتي:

- 1 - بالنسبة إلى السؤال الأول المتعلق بمشروع بناء مسجد صلاح الدين الأيوبي: